

د. عبد الرزاق مقري

---

# الدولة المدنية : رؤية إسلامية



الطبعة

1436 هـ - 2015 م

## حقوق الطبع محفوظة

يُمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والنقل والتصوير والترجمة والتصوير المرئي والمسموع والحاسوبي.. وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف ومن :



دار الخلدونية للنشر والتوزيع

5، شارع محمد مسعودي - القبة القديمة - الجزائر.

ه/ف : 021.68.86.48 - هـ : 021.68.86.49

البريد الإلكتروني : [khaldou99\\_ed@yahoo.fr](mailto:khaldou99_ed@yahoo.fr)

الإيداع القانوني : 2015-389

ردمك: 2-709-52-9961-978

## تمهيد:

إن من إيجابيات المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية أنها تحفز على الكتابة والتأليف، فجل كتي أصلها بحث شاركت به في ملتقى من الملتقيات طورته فيما بعد. وموضوع هذه المساهمة هو عن الدولة المدنية وكيف ننظر إليها في الساحة الإسلامية، شاركت به في منتدى كوالالمبور، أيام 10-13 نوفمبر 2014. وقد عازمت على طبعه مباشرة بعد المنتدى، حتى لا يتسبب تطويره في إطالة ظهوره، كما حدث مع غيره.

يعتبر هذا الموضوع من أكثر ما يتحدث فيه العاملون في الساحة الفكرية الإسلامية، وتباين بخصوصه الآراء بين متشدد يرفض عبارة الدولة المدنية وكل ما يتعلق بالمصطلحات السياسية العصرية الناشئة في البيئة الغربية، ومتساهل لا يجد حرجا في أن يأخذ هذه المنتجات كما جاءت من الغرب أو قريبا جدا من ذلك. لقد حضرت العديد من المناقشات بين أصحاب الرأيين وساهمت بينهما بما أراه صوابا ولكن لم تكن فرصة لكتابة ما أراه أقرب إلى الصواب في هذا الشأن، فجاء منتدى كوالالمبور وكان فرصة ثمينة لأدون فيها وجهة نظري في موضوع الدولة المدنية وكيف أنظر إليها من الزاوية الإسلامية، وإنه حينما تتاح الفرصة للكتابة في ما يناقشه الفرد مع غيره مما يتعلمه في

مطالعاته وخبراته وتجربته تكون مسؤولية الرأي أكبر ويكون النقاش أثنم وأنفع، نسال الله التوفيق والسداد.

منتدى كوالالمبور هو مؤسسة علمية وفكرية جديدة نشأت في ماليزيا يرأسها د. محمد مهاتير، رئيس الوزراء الماليزي السابق وصانع نهضة بلده. نشأت هذه المؤسسة بمبادرة من العديد من الشخصيات الفكرية والسياسية العاملة في الساحة الإسلامية لتحقيق رؤية إنتاج أفكار قيمة وبلورة آراء ناضجة لتطوير المجتمعات الإسلامية وإعلاء قيم الحرية والعدالة وبعث النهضة وصيانة السيادة من خلال رسالة الحوار بين المفكرين والفاعلين السياسيين وإيجاد أرضيات ومساحات حضارية مشتركة وفق ما نصت عليه أرضية المنتدى. وقد اختار المنتدى أن يكون أول مؤتمره حول "الدولة المدنية.. رؤية إسلامية". وفي هذا الإطار عرض علي المنظمون أن أشارك ببحث في الموضوع فكانت فرصة لي لأجمع ملاحظاتي وآرائي وعزمت أن تكون مساهمتي صريحة علمية بينة وجعلت لها عنوانا مستفزا هو "الدولة المدنية، مفهوم علماني أم عالمي؟". غير أنني حينما قررت طباعته رأيت أن أغير عنوانه بما يجعله متناسبا أكثر مع الموضوع فاخترت له عنوان "الإسلاميون والدولة المدنية: رؤية فكرية".

كنت أتوقع أن يثير بحثي حفيظة المتشددين والمتساهلين معا فإذا به يحدث العكس فنال قبول سياسيين ومثقفين من الطرفين أعرفهم بمواقفهم وآرائهم من قبل عبر مناقشات سابقة كثيرة، وفي منتدى كوالالمبور نفسه، إذ اتصل بي العديد منهم وعبروا لي عن سعادتهم بالأفكار الواردة في البحث. ومن أحسن ما أسعدني مما قيل لي هو ما ذكره لي مشارك من مقدونيا معتدل الطبع والفكر حريص على المساهمة في تطوير الفكر الإسلامي، قضى يوما كاملا يسير برا من بلده حتى إسطنبول ليقبل الطائرة منها إلى ماليزيا قال لي: "لم أسمع من قبل كلاما عن الدولة المدنية كهذا، لقد عبرت عما كان يبحث عنه قلبي، وأود لو يعتمد المنتدى هذا البحث كمرجع في الموضوع". إن هذا القبول هو من فضل الله وحده، وإنما ذلك مما منحنا الله من الدربة الطويلة في فهم الفكر الغربي والتعلم المستمر لديتنا الحنيف والتحفيزات التي تنشئها إكراهات العمل السياسي الإسلامي والبحث الصادق عن الحق والصواب.

قسمت البحث إلى مقدمة وخمسة محاور هي: مفهوم الدولة المدنية، السياق التاريخي لظهور مفهوم الدولة المدنية، الدولة المدنية: مفهوم علماني أم مفهوم عالمي؟ صعود التيار الإسلامي وتحدي الدولة المدنية، هل يملك الإسلاميون مفهوما واضحا للدولة المدنية؟

وحرصت على تكملة الموضوع بهوامش مهمة جدا لتأييد أفكار البحث ببعض الإحالات العلمية، ولشرح بعض المفاهيم وتدقيق بعض الرؤى وتحديد بعض الأبعاد المتعلقة به، مما يساعد على حسن الإدراك ويبعد إمكانية سوء الفهم لما ناقصه. وقد راجعت الموضوع على ضوء النقاش الذي دار بخصوصه في المنتدى وأعدته على النحو الذي هو عليه، سائلا المولى عز وجل أن ينفع بنشره في هذا الكتيب خفيف الحمل وأن ينفعنا بملاحظات من يقرأه بما يعيننا على تطويره وتوسيعه في فرص أخرى بحول الله.

د. عبد الرزاق مقري

الجزائر في: 23 محرم 1436 هـ

16 نوفمبر 2014 م

## الإسلاميون والدولة المدنية

د. عبد الرزاق مقري

مقدمة:

واجهت الحركة الإسلامية تحديات فكرية ومفاهيمية كثيرة في مواجهة الفكر الغربي المهيمن في الساحة الدولية منذ بروزها في بدايات القرن الماضي فقدّرت على فرض فكرها الإسلامي في كثير من المعارك وحققت انتصارات معتبرة في كل مرحلة، ومن هذه التحديات: الديمقراطية، مفهوم العلمانية، مفهوم الاشتراكية، مفهوم الليبرالية، قضية المرأة وغير ذلك.

غير أن اقتراب الحركات الإسلامية من مشارف الحكم، وخصوصا بعد الثورات العربية أصبح يطرح تحديا جديدا هو تحدي الدولة المدنية. ورغم الأجوبة الواضحة أحيانا والرمادية أحيانا التي يقدمها مفكرو وساسة التيار الإسلامي لا يزال هذا المفهوم يثير نقاشا كبيرا وسيبقى هذا النقاش مستمرا حتى يقدم الإسلاميون تجربة عملية تحسم أمره.

## مفهوم الدولة المدنية:

يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم الدولة المدنية هو مفهوم عالمي إذا استثنينا النقاش القائم في العالم الإسلامي، وإذا أخذنا التصريح الواضح لكل الأحزاب والمنظمات السياسية الإسلامية الوسطية من دون مناقشتها يزول هذا الاستثناء ظاهريا، وتبقى التيارات الإسلامية المتشددة خارج هذا البعد من دون أن تؤثر فيه باعتبارها على هامش النقاش الفكري في الأمة الإسلامية مهما كان صوتها مرتفعا ومهما كان التركيز عليها في وسائل الإعلام الدولية غالبا.. غير أنه لا يمكن تجنب مناقشة التيار الإسلامي الوسطى بخصوص المفهوم الذي يتحدث به قاداته ومفكروه للدولة المدنية، وذلك من خلال مراجعتهم في العناصر المشكلة لهذا المفهوم من الناحية النظرية، وفي كل الأحوال لا يمكن أن يحسموا هذا النقاش نهائيا إلا بعد أن يجسدوا نموذجا على الأرض يلقي القبول ويُظهر ثماره.

وحيثما نتابع عناصر مفهوم الدولة المدنية في مختلف القواميس والبحوث والكتابات المتعلقة بالموضوع نجدتها تحوم حول المصطلحات التالية:

- العقد الاجتماعي.
- الشعب مصدر السلطات أو الديمقراطية.
- المواطنة.
- سلطة الدولة.



- دولة القانون.
- المساواة في الحقوق والواجبات.
- رفض القداسة الدينية للحاكم وبقاء الدين في الجانب الأخلاقي لأفراد المجتمع وبقاء الدولة على الحياد بالنسبة إلى الدين.

إن أغلب عناصر تعريف الدولة المدنية لا تطرح مشكلا للتيارات الإسلامية الوسطية سوى ما يتعلق بعلاقة الدين بالحكم، مما يتطلب مناقشة صريحة وجادة حول هذا العنصر.

### السياق التاريخي لظهور مفهوم الدولة المدنية:

إن السياق التاريخي لمفهوم الدولة المدنية سياق غربى مشحون بالخصوصية الأوروبية وما حدث فيها من صراع طويل بين الدين والعلم من جهة، ثم الدين وما يتعلق بالشأن العام وبالسياسة والحكم من جهة أخرى.

حينما ظهرت المسيحية بين بنى إسرائيل عاداها اليهود واضطهدوها ولم تتوقف معاناة المسيحيين حتى اعتنقها قيصر الروم قسطنطين الأول (272 - 337) فأصبحت المسيحية هي عقيدة الدولة ولكن وفق قاعدة: "ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، لكى يهتم القساوسة بإرشاد العوام وتعليمهم الدين المسيحى ويتركوا شؤون الحكم والسياسة لحكام الروم. وهى حالة خدمت القياصرة كثيرا بين القرنين الرابع والخامس الميلاديين، حيث وجدوا في المسيحية التي

تدعو إلى ترك ملذات الدنيا ولزوم الصبر وسيلة فعالة في التحكم في عوام الناس، غير أن انتشار المسيحية في كامل أوروبا مع توالى العقود الزمنية أعطى الكنيسة سطوة وقوة ما جعل لها نفوذا كبيرا على الملوك والأمراء إلى أن أصبحت مؤسسة مهيمنة طيلة القرون الوسطى (بين القرن الخامس والقرن الخامس عشر) تعتمد الحكام وتعزلهم، فامتدت قداستها في أعين المسيحيين إلى هؤلاء الأمراء فأصبحوا يحكمون بأمر الله وأصبحت تشريعاتهم وقراراتهم مقدسة كقداسة الدين ذاته وهو ما سمي بالثيوقراطية أي الحكم الديني. أدى هذا التحالف بين الأمراء والقساوسة إلى بروز "حكم مطلق" غير قابل للمراجعة تسبب في مظالم كبيرة وأدخل أوروبا في قرونها الوسطى في ظلمات دامسة، وكان من أهم أسباب تلك الظلمات تحكم الكنيسة في التعليم وتفسير الظواهر الكونية تفسيرا دينيا مطلقا غير قابل للبحث والمراجعة.

حينما احتكت المسيحية بالعالم الإسلامي عن طريق الأندلس والحروب الصليبية وحركة التجارة والتبادل اكتشف الأوروبيون صروحا علمية وفنية مشرقة وانتبهوا إلى وجود توازن بديع بين الديانة الإسلامية والدول التي تحكم الناس عربهم وعجمهم في

تسامح عجيب غير مسبوق<sup>1</sup>. ساعد هذا الاحتكاك الأوربيين كثيرا في فهم الخلل الذي يعيشونه في مجتمعاتهم وفتح لهم نوافذ كبيرة للبحث العلمي وللإطلاع على منجزات الحضارات السابقة وخصوصا الحضارة اليونانية<sup>2</sup>. وتضافرت ظروف أخرى تخصهم أدت إلى بروز ثورة علمية تجاوزت مسلمات الكنيسة. لم تكن الثورة العلمية معادية للكنيسة في بداية عصر النهضة<sup>3</sup>، لقد كانت الثورة الكوبرنيكية والنيوتونية والديكارتية تتحاشى الصدام مع الكنيسة بل إن بعضا من العلماء والفلاسفة كانوا من القساوسة أو قريين منهم كما هي حال غاليليو غاليلي العالم الإيطالي المتدين وصديق البابا الذي أجبر على التوبة وإنكار اليقين العلمي الذي توصل إليه في سياق اكتشافات كوبرنيك بخصوص مركزية الشمس ودوران الأرض

<sup>1</sup> - انظر في هذا الموضوع كتاب المستشرقة الألمانية زيغريد هونكه: أثر العقيدة والمعرفة الإسلامية في الحضارة الغربية، ترجمة عمر لطفي العالم، دار قتيبة، 2013، دمشق، سوريا. ص116.

<sup>2</sup> - المرجع السابق ص 103، انظر في هذا الموضوع كذلك:

L'Islam au siècle des Lumières: image de la civilisation islamique chez les :  
l'Harmattan, Paris, 2003.SadekNeaimi ·philosophes français du XVIIIe siècle

<sup>3</sup> - عصر النهضة هو: حركة ثقافية واجتماعية سياسية ظهرت في أوروبا من القرن الرابع عشر الميلادي، إلى القرن السابع عشر أدت إلى انحلال الاقطاع، وبدايات ظهور الدولة الحديثة، والرجوع إلى الفلسفات القديمة لا سيما الإغريقية وكان التأثير بالحضارة الإسلامية فيه كبيرا.

حولها سنة 1543. غير أن تمادي الكنيسة في قمع العلماء وحرق العديد منهم أدى إلى ردود أفعال ضدها وجعل رفضها ومواجهتها شرفا لمن يقوم بذلك. ومع مرور الزمن تعاضم رفض الكنيسة وتحول إلى مذاهب ومعتقدات جديدة، منها المعتقدات الدينية البروتستنتية التي بُنى عليها مذهب جديد لا يعترف بالكنيسة والنظام البابوي ويدعو إلى ترك الرهبانية الكنسية وتمجيد الكسب المادي الحر فعد المذهب البروتستنتي الإطار المذهبي الأساسي للمذهب الليبرالي<sup>1</sup> مهد الفكر الغربي المهيمن، وإلى جانبها ظهرت فلسفات إichادية وأغنوستية<sup>2</sup> جعلت همها إزاحة الكنيسة من الشأن العام والتنظير لعالم حر لا معايير فيه للحياة سوى ما يضعه العقل. ومن هذه الفلسفات الفلسفة الوضعية<sup>3</sup> التي ترعرعت في فرنسا ثم أثرت في

<sup>1</sup> - انظر في هذا الموضوع كتاب ماكس فيبر "الأخلاق البروتستنتية والروح الليبرالية":

Max Weber, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, ed: Champs classique, Paris, 2002.

<sup>2</sup> - معنى الأغنوستية: معنى الأغنوستية هو عدم إنكار وجود الله وعدم إثباته، وهي فلسفة أطلقها الفيلسوف باروخ سبينوزا (1632-1677) وابتهجها كثير من العلماء البارزين منهم ألبير أنشتاين.

<sup>3</sup> - الفلسفة الوضعية: اشتهر بها الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي أوغيست كونت (1798 - 1857) وهي الفلسفة التي تمجد العلم ولا تعترف بأي معيار سوى المعيار الذي يضعه العلم ويعتبر كونت أن المجتمعات والفكر الإنساني يمر بثلاث مراحل هي: المرحلة اللاهوتية ثم المرحلة الميتافيزيقية ثم المرحلة الوضعية أو العلمية، وأن هذه المرحلة هي الدين الجديد للبشرية، وتعتبر هذه الفلسفة هي أكثر الفلسفات تأثيرا في=

العالم بأسره، والفلسفة المادية-التاريخية<sup>1</sup> التي أدت إلى ظهور المذهب الشيوعي الاشتراكي الذي حكم نصف العالم. في ظل هذا الصراع النكد نشأت فكرة الدولة المدنية التي تضمن المساواة بين الناس مهما اختلفت معتقداتهم، والتي يسيرها من يختارهم الشعب، وبالقوانين التي يختارها الشعب بواسطة المؤسسات التمثيلية السيدة التي لا سلطة للدين عليها، فاتضح جليا منذ البداية بأن الدولة المدنية نشأت مقابل الدولة الدينية ولإنهاء هذه الدولة الدينية من الوجود.

لم تكن حدة هذه المفاهيم متماثلة في كل الدول الأوروبية التي نشأت فيها الدولة المدنية، ففي العالم الأنجلوسكسوني (مهد البروتستنتية والليبرالية) اعتُبر الدين ظاهرة اجتماعية مفيدة لتهديب النفوس والتربية على الأخلاق ولكنه يجب أن لا يدخل في تسيير الشأن العام، ولذلك كان التحول نحو العلمانية والدولة المدنية أقل عنفا وعنفوانا. تعتبر الحرب الأهلية التي وقعت في بريطانيا بين

---

=تشكيل ذهنيات النخب الغربية وكثير ممن تبعهم في مختلف أنحاء العالم، وهي الفلسفة التي تؤثر في كثير من النخب العربية دون أن يعرفوا تاريخها ومفاهيمها.

<sup>1</sup> - الفلسفة المادية التاريخية: مذهب فلسفي يعني بدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية في ضوء مبادئ المادية الجدلية، التي ترى أن البناء الفوقي للمجتمع هو ناتج عن البناء التحتي، وبالتالي أخلاق المجتمع متأثرة بالعلاقات الاقتصادية، ويرى أن ما من شيء في الطبيعة والحياة الاجتماعية إلا ويحمل في مكوناته قدرا من التناقض ينتج

صراعا مستمرا. انظر موقع المعرفة: [www.marefa.org](http://www.marefa.org)

1642 و1651 هي التي قضت على الملكية المطلقة واحتكار الكنيسة للعبادة المسيحية، وبالرغم من أنها أدت إلى قطع رأس الملك تشارلز الأول ونفى ابنه على يد أوليفر كروميال (1599 - 1658) الذي أقام جمهورية مطلقة انتهت بعد وفاته، فإن التغيير لم يكن جذريا واكتفت الثورات التي تواصلت خلال القرن السابع عشر بنزع قدسية الملك وإلزامه بالحكم من خلال البرلمان. وتؤكد ذلك نهائيا على إثر الثورة المجيدة سنة 1688 على الملك جيمس الثاني التي لم تكن عنيفة كسابقتها، وتم على إثرها إعلان الحقوق<sup>1</sup> الشهيرة سنة 1689.

لم تكن الأمور هكذا في فرنسا وفي أقصى شرق أوروبا، أما فرنسا فقد تحول الصراع بين العلماء والكنيسة إلى صراع على مكانة الدين في الحياة، فلم يعرف بلد آخر زحما من الفلاسفة المعادين للكنيسة ولدور الدين في الشأن العام كما كانت الحال في فرنسا. وقد عرف العصر الذي برز فيه هؤلاء العلماء والفلاسفة<sup>2</sup> "بعصر الأنوار" في القرن الثامن عشر، وترمز عبارة "عصر الأنوار" إلى حالة الخروج من

<sup>1</sup> - سمي هذا الإعلان الذي أصدره البرلمان البريطاني سنة 1686 ب"ميثاق الحقوق" ومما جاء فيه: "حقّ الملك في التاج مستمد من الشعب الممثل في البرلمان وليس من الله، ليس للملك إلغاء القوانين أو وقف تنفيذها أو إصدار قوانين جديدة إلا بموافقة البرلمان، لا تُفرض ضرائب جديدة، ولا يُشكّل جيش جديد إلا بموافقة البرلمان، حرية الرأي والتعبير في البرلمان مكفولة ومُصانة.

<sup>2</sup> - منهم: مونتيسكيو وفولتير وجون جاك روسو وديدرو.

عصر الظلمات الذي هيمنت فيه الكنيسة إلى العصر الذي بزغت فيه أنوار العلم حينما تحرر العقل البشري من المعتقدات الدينية. من إفرات عصر الأنوار بروز أشد أنواع العلمانية تطرفا المعروفة في فرنسا باسم "اللائكية"، ومن نتائج هذا العصر الثورة الفرنسية سنة 1789 التي تميزت بدموية كبيرة دام فيها القتل طيلة عشر سنوات سمية بـ"عقد الترويع" (La décennie de la Terreur) وتلتها الحروب النابوليونية التي استمرت حتى نهاية 1815 ثم عودة الملكية ثم عودة الجمهورية ضمن فترات صراع وحروب طويلة. من نتائج الثورة الفرنسية القضاء كلية على حضور الكنيسة في الدولة وعلى النظام الملكي<sup>1</sup>، وبرز حساسية عميقة من كل ما له علاقة بالدين في الشأن العام، وانتشار كبير للفلسفات المعادية للديانات كلها، ثم انتشار الفكر العلماني "اللائكي" ومفاهيمه الجديدة للدولة المدنية ليس في فرنسا فقط بل في العالم بأسره.

<sup>1</sup> - لا بد من الإشارة بأن فلاسفة الأنوار لم يكونوا جميعهم يريدون إنهاء النظام الملكي فمونتسكيو وفولتير كانا يفكران في ملكية برلمانية على شاكلة ما وقع في بريطانية، وديدرو المجاهر بإلحاده لم يكن معترضا على الملكية الدستورية، وحتى جان جاك روسو لم يكن معترضا على النظام الملكي ما التزم بالعقد الاجتماعي. انظر: حسين هندراوي، فلاسفة التنوير، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت 2014. انظر كذلك موقع:

أما عن شرق أوروبا، فقط نشأت في سياق الفلسفة الوضعية والمادية التاريخية وبعض جوانب الفلسفة السان السيمونية<sup>1</sup> حركات شيوعية نجحت في إقامة دول كثيرة بدأت في الاتحاد السوفيتي وامتدت إلى أنحاء كثيرة في العالم طبقت سياسات ليس لإبعاد الدين فقط بل لمحاربته ونشر الإلحاد بين الناس لأول مرة في تاريخ البشرية، وأدت إلى مجازر بالجملة وترحيل لشعوب بكاملها إلى أماكن قاسية ونائية.

### الدولة المدنية: مفهوم علماني أم مفهوم عالمي؟

إن هذه التطورات التي حدثت في أوروبا هي التي أنشأت فكرة الدولة المدنية التي من مضامينها عدم تدخل الدين في الشأن العام وباعتبار أن الغرب نجح في تحقيق نهضته الحضارية وأن يخرج من ظلمات القرون الوسطى بعد أن تحرر من هيمنة الكنيسة ونجح في ثورته الصناعية التي انطلقت منذ عصر النهضة في بريطانيا أصبحت تجربته مرغوبا فيها من قبل العديد من الحضارات الأخرى، كما أن قوته وهيمنته وسيطرته على العالم بأسره في فترة الاستعمار ثم في

---

<sup>1</sup> - الفلسفة السيمونية: نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي سان سيمون (1760-1825)، ترى أن المجتمع ورشة صناعية كبرى تزول فيها كل الفروق سوى الكفاءة والاقتدار، وترى أن الدين لا يجب أن يتدخل في شأن الحياة وأن بعض الأخلاقيات المسيحية معيقة للإنتاج.



سنوات الرفاه في الثلاثين المجيدة<sup>1</sup> بين 1945 و1979، ثم العولمة، أصبح نموذج هو المفروض على البشرية جمعاء. ومن هنا نستطيع أن نقول بأن مفهوم الدولة المدنية مفهوم غربى تعولم، وهو مفهوم يحمل في طياته معنى العلمانية، سواء كانت هذه العلمانية معادية للدين كما هى حال اللائكية الفرنسية أو في التجربة الشيوعية، أم كانت غير معادية للدين كما هى حال العلمانية الليبرالية ذات الروح البروتستنتية<sup>2</sup>.

من حيث إن الأفكار المتطرفة لا يمكنها أن تستمر لم تقدر العلمانية الفرنسية والشيوعية الإلحادية أن تثبت عبر التاريخ وأن تتحول إلى فكرة عالمية يقبلها الجميع. وفي مقابل ذلك استطاعت العلمانية الأنجلوسكسونية المرنة أن تفرض نفسها وأن تلتهم كل الثقافات والحضارات<sup>3</sup> في زمن العولمة وأن تدججها ضمن مفاهيمها

<sup>1</sup> - يطلق هذا الإسم "الثلاثون المجيدة" (Les trenteglorieuses) على سنوات النمو الاقتصادي العالية التي ظهرت في الدول المتقدمة بين 1945 و1973.

<sup>2</sup> - لا بد من التوضيح بأن عدم معاداة الليبرالية البروتستنتية للدين يتعلق بداخل المجتمعات الغربية، فالأمر ليس مطلقا خصوصا حينما يتعلق الأمر بالإسلام، فالتحالف البروتستنتي- الصهيوني ضمن تيار المحافظين الجدد هو الأكثر ظلما وعدوانية للإسلام والمسلمين. كما أن البروتستنتية لها رصيد مشين هي الأخرى في محاربة الكاثوليكية ذاتها في التاريخ الأوروبي.

<sup>3</sup> - تلتهم البروتستنتية الديانة الكاثوليكية المسيحية ذاتها، وهي الآن تزحف بشكل كاسح على الكاثوليكية في أمريكا الجنوبية. في استطلاع قام به مركز الاستطلاعات =

الحضارية ومنها مفهوم الدولة المدنية وفلسفتها الليبرالية ونظامها الاقتصادي الرأسمالي. لقد استطاعت الليبرالية الغربية أن تلتهم الدولتين المنهزمتين في الحرب العالمية الثانية ألمانيا واليابان المعروفتين باعتزازهما بخصوصياتهما الثقافية فصارتا ضمن المعسكر الغربي بزعامة أمريكا وتحولت مجتمعاتهما مع توالى الأيام إلى مجتمعات غربية متأركة في كل مظاهرها. وحينما انكسر الاتحاد السوفيتي سقط العالم بأسره بين يدي المنظومة الليبرالية. ولئن بقى النقاش قائما بخصوص فكرة نهاية التاريخ التي أطلقها "فوكوياما" في المجال الجيوستراتيجي فإن عمقها الفلسفي قد تحقق بالفعل. لم يقل فوكوياما بأن الغرب سيلتهم العالم في كيانه المؤسسي الظاهر كما يعتقد الكثير ولكنه تصور بأن العالم بأسره سيتحول إلى الليبرالية الغربية ونظامها الرأسمالي وأن هذا التحول سيكون بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أبديا حسب زعمه.

إننا حينما ننظر إلى الاقتصاد العالمي الراهن نجد أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الرئوي الذي تبرره وتمكن له الفلسفة الليبرالية

---

=البرازيلي (L'BGE) تحولت نسبة المسيحيين الكاثوليكين من 91% سنة 1970 إلى نسبة 64.4% سنة 2010 لصالح المعتقدات البروتستنتية خصوصا الإنجيلية منها. انظر جريدة الإكسپرس الإلكترونية باللغة الفرنسية الفرنسية الصادرة يوم 23/07/2013: au Brésil, l'église catholique affaiblie par la concurrence des églises protestantes.

En savoir plus sur [http://www.lexpress.fr/actualite/monde/amerique/jmj-l-eglise-au-bresil-combien-de-division\\_1268226.html#2xEMXbTL7MtL0DFK.99](http://www.lexpress.fr/actualite/monde/amerique/jmj-l-eglise-au-bresil-combien-de-division_1268226.html#2xEMXbTL7MtL0DFK.99)

هو المهيمن وهو الحافظ لكل تفاصيل الفلسفة الغربية التي نشأت في أوروبا بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر والقرن التاسع عشر. ولا يستثنى من هذا المشهد روسيا الأرثوذكسية التي تحولت إلى أبشع أنماط الرأسمالية المتوحشة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بل حتى الصين الكونفوشيوسية التي حافظت على نظامها السياسي الأحادي العلماني قد أصبح اقتصادها يسير ضمن الأطر التنظيمية والإدارية الرأسمالية في كثير من تفاصيله. وبالإضافة إلى الصين كل الدول الصاعدة كالهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وحتى تركيا وإندونيسيا وماليزيا تصعد على نمط واحد هو النمط الرأسمالي الربوي والفلسفة الليبرالية، إنه لا وجود لأثر الدين في كل هذه الأنظمة السياسية والاقتصادية سوى ما يساعد، بالنسبة إلى بعضها، على الحفاظ على هويتها الثقافية وما يأخذ في بعض الأحيان أشكالا من التطرف تصل إلى العنف والإبادة.

إن المحصلة النهائية في الدول القائمة في العالم أنها كلها دول مدنية تتفاوت في مدى تحققها بمختلف عناصر الدولة المدنية وفق المفهوم الغربي الأصلي كعنصر الديمقراطية ودولة القانون، والمواطنة، والمساواة بين المواطنين، غير أن جميعها تطبق بشكل صارم عنصر العلمانية، سواء ما كان منها معاديا للدين أم كان مشجعا لدوره على مستوى الفرد والمجتمع. فمفهوم الدولة المدنية السائد إذن هو مفهوم معولم وعلماني. فماذا ينتظر العالم من التيار الإسلامي بخصوص

فهمه للدولة المدنية؟ وهل يستطيع هذا التيار تنويع هذا المفهوم وإعطائه بعدا عالميا جديدا؟

### **صعود التيار الإسلامي وتحدي الدولة المدنية:**

لا بد من أن ندرك بأن التيار الإسلامي يمثل مشكلة مفاهيمية كبيرة ليس للغرب فقط بل للعالم بأسره بخصوص المعنى الذي يعطيه الإسلاميون للدولة المدنية. إن الغرب بشكل خاص وكل النخب السياسية في مختلف الحضارات المتشعبة بلا حدود بالمفاهيم العلمانية والنمط الاقتصادي الربوي لا تفهم أن يظهر في الوجود تيار سياسى، مهما كان اعتدال هذا التيار، يعد بعودة الدين إلى مؤسسات الدولة ويبشر باقتصاد جديد لا يقوم على أساس الربا، ومهما كانت الأجوبة التي قدمها الإسلاميون عن مفهوم الدولة المدنية فقد بقيت في نظر الأكاديميين والسياسيين في مختلف الحضارات الأخرى أجوبة رمادية لم تحسم الموضوع. رغم الاجتهادات الخطابية الكبيرة التي قدمها الإسلاميون في هذا المجال بقى العالم ينظر إليهم كقوة سياسية صاعدة جاءت لتغيير المنظومة الفكرية المجمع عليها عالميا. إن الأمر بالنسبة إلى هؤلاء جميعا لا يتعلق بتيار يمكن إدراجه ضمن هذا المحور الجيوستراتيجى أو ذلك في إطار الصراع الدائم بين الأمم على المصالح والنفوذ، إن الأمر يتعلق بتيار جاء ليغير العالم!

حينما كان الإسلاميون بعيدين عن مؤسسات الحكم، لم يكن نشاطهم الدعوي والمجتمعي يقلق حكام الأرض بالمستوى الإجرامى والتآمر العالمى المباشر الموجود اليوم. ولربما كان دورهم إيجابيا لدى البعض، يذكر بالعلاقة التى كانت بين قياصرة الروم ودعاة المسيحية ابتداء من القرن الرابع الميلادى والقرن الخامس وفق ما أشرنا إليه سابقا. غير أنهم حينما اقتربوا من مشارف الحكم أصبح يُخشى من هيمنتهم على الساحة السياسية كما حدث مع الكنيسة في القرون الوسطى (من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر) لما نجحت في دعوة عامة الناس فاستغلت نفوذها المجتمعي وسيطرت على الحكم عندئذ.

إن صعود الإسلاميين يذكر النخب الحاكمة في العالم، وخصوصا في الغرب، بزمان مرعب وفق تاريخهم مع الدين، وحينما يتعلق الأمر بالإسلام يزداد رعبهم شدة بما تعلموه عن مؤرخيهم ومفكريهم بأن الإسلام دين محارب لا يضع السيف حين يتمكن فيحتل في زمن قياسي مساحات واسعة. ولعل الصورة التي يراد لـ"داعش" اليوم أن ترسخها في أذهان سكان العالم هي هذه. إنها "الدولة الإسلامية" الشيوقراطية التي لها كامل القدرة على أن تحتل العالم بأسره لو تركت لحالها فتدخل الناس في قرون وسطى مظلمة جديدة، إنها الاستراتيجية المثالية في ترويع الرأي العام الغربي، بل العالمي،

وشحنه لتمرير السياسة الاستغلالية التي يقصدها ساسة الغرب الذين تحركهم المصالح الطاقوية، والتنافس على المواقع الجيوستراتيجية.

لا شك أن تلك المصالح والذهنية الاستعمارية والتنافس الدولي على المنطقة سبب رئيسي في الموقف من الإسلاميين كتيار سياسي جديد صاعد لا يُعرف تصرفه المستقبلي وموقفه الحقيقي من المصالح الدولية، غير أن الرواسب التاريخية والفلسفية الغائرة في وجدان الغربيين ومن تأثر بهم دور لا يقل أهمية. إن حكام الغرب بشكل خاص وسائر حكام العالم من بعدهم لا يمكنهم قبول التيار الإسلامي في الساحة السياسية إلا إذ جدد فكره وبين مواقفه بوضوح من مفهوم الدولة المدنية وفق فهمهم المعولم. وقد اتضح لدينا جليا من خلال الحوارات الطويلة التي جمعنا مع مؤسساتهم الدراسية وأكاديميهم بأن التجديد الذي يريدونه من التيار الإسلامي الوسطى ليس مجرد تغيير لمقاربات فكرية إسلامية قديمة لم تصبح متوائمة مع العصر، إنهم يريدون منه أن يغير في أصول دينه كما فعلوا هم مع دينهم<sup>1</sup> لكي يتقبل أولية العقل والمعايير البشرية على أي مقدس

<sup>1</sup> - وهذه سُنّة ماضية لا يجب التعجب منها يقول الله تعالى: " ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكونون سواء النساء الآية 100 وقال " ولا يزالون يقولونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا آل عمران 217.

تماما كما فعلوا هم مع معتقداتهم المسيحية اليهودية وعلى رأسها تحليل الربا<sup>1</sup>.

لقد حاولت تيارات غربية معتدلة كثيرة أن تقترب من التيارات الإسلامية الوسطية بواسطة زيارات وجولات حوارية طويلة لفهمها وفهم استعداداتها للتطور، ولتشجيعها على المزيد من المشاركة في الشأن العام، ظنا منها بأن اقتحام هذه التيارات للعمل السياسى ومشاركتها في المؤسسات الحكومية سيجعلها تغير قناعاتها وتصبح مع مرور الزمن أحزابا عادية كغيرها من الأحزاب الأخرى من دون مرجعية دينية، وقد تتحول إلى أحزاب لبرالية شديدة الاقتناع بالتوجهات الرأسمالية وبمفهوم الدولة المدنية بالمقاييس الغربية، ولا حرج بعد ذلك أن تحافظ على بعض الأشكال الثقافية الإسلامية، بل

---

<sup>1</sup> - أول من بدأ بتحليل الربا هم اليهود إذ حرموه في البداية في التعامل بينهم وأحلوه في التعامل مع غيرهم ثم مضوا في التساهل في الموضوع حتى أصبح السمة البارزة في تعاملاتهم، انظر الفكر اليهودي في الموضوع في: Jacques Attali, Les juifs, le monde et l'Argent, ed: le livre de poche, Paris, 2002, p56 فإن الفجوة الأولى فتحها القسيس طوماس الأكويني (1225 - 1274) تحت ضغط التحولات الاقتصادية والسياسية واتساع التعاملات المالية ابتداء من القرن الحادي عشر: انظر Jacques Valier, Brève histoire de la pensée économique d'Aristote à nos jours, ed: Champs Flammarion, Paris 2005 P27

قد يكون هذا النوع من التكييف مفيدا لاستمرار المنهج اللبرالي ونظامه الرأسمالي بما يعطيه بعدا عالميا مخادعا.

قد لا يفهم الكثير لماذا العالم بأسره يتآمر على الربيع العربي، وإن تفسير ذلك فيما ذكرناه هاهنا. إن وصول الإسلاميين إلى الحكم بعد الثورات العربية، خصوصا في مصر أكبر وأهم بلد عربي، مثل زلزالا كبيرا لهذا العالم الذي اتفق على معنى واحد للدولة المدنية. لقد أنتجت هذه الثورات فرصة كبيرة لقيام دولة أو دول تريد إعادة ربط الصلة المنقطعة منذ قرون طويلة في مجال الحكم بين السماء والأرض.

لقد دأب الغرب والعالم من ورائه على أن يتعامل مع "ما يسمونه الإسلام السياسي" بأسلوبين، أو وفق مدرستين: مدرسة استئصالية لا تقبل أن يوجد في أي بلد حزب سياسى له مرجعية إسلامية، وهذا الاتجاه شائع أكثر لدى المحافظين الجدد في أمريكا، وفي الكيان الصهيوني ولدى بعض القوى السياسية الفكرية الأوروبية، خصوصا في فرنسا، وفي روسيا وفي أغلب الدول العربية خصوصا المشرقية في الفترات الأخيرة. وهناك مدرسة إدماجية تشاركية تريد أن تحول الإسلاميين وتبدل فكرهم لا أن تقضى عليهم، وهو توجه شائع لدى الديمقراطيين في أمريكا وفي جل الدول الأوروبية وفي بعض الدول



العربية خصوصا المغاربية منها. وقد كان التيار الإدماجي هو الأكثر حضورا قبل الربيع العربي، فلما وصل الإسلاميون إلى الحكم في مصر استفز تيار الاستئصال واستنفر، وشكل تحالفا دوليا واسعا للإجهاز على التجربة الإسلامية السياسية الصاعدة في دوائر الحكم إذ أصبح اليقين بين عينيه بأن الإسلاميين لا يمكن ترويضهم ليرتكوا قناعاتهم الأصلية، ووجد هذا التحالف للأسف الشديد تقاطعا كبيرا مع التجربة السياسية الإسلامية الشيعية في إيران<sup>1</sup>. وحينما نجح هذا التيار في إسقاط الإخوان في مصر طمع أن يقضى على حماس في غزة كأخر معقل ممكن في المنطقة. غير أن بطولة المقاومين وصمود الشعب الفلسطيني كسر هذا المد وأعطى زمنا إضافيا للتيار الإسلامي لينظم نفسه ويراجع حساباته<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - كانت إيران تطمح للتمدد في المنطقة العربية وزيادة العالم الإسلامي في غياب مشروع سياسي سني، وكان مشروع المقاومة والعمل على تحقيق إنجاز كبير في فلسطين هي وسيلتها الأكبر فاعلية لتحقيق هذه الريادة، وحينما صعدت الحركات السنوية بعد الربيع العربي حاولت استيعابها فلما عجزت وظهر التناقض الكبير بين المشروعين في الثورة السورية أصبحت إيران هي الأخرى تستهدف المشروع السني، ولا بد من الإقرار بأن الخطأ في تسيير الخلاف السني الشيعي مسؤولية الطرفين السني والشيعي.

<sup>2</sup> - شرحت صراع هذه الاستراتيجيات على أرض غزة بين التيار الاستئصالي الأمريكي المتصهين والتيار الإدماجي في الحزب الديمقراطي ومن يرى رأيه في العديد من المحاضرات والمقالات، حيث أن تيار الإدماج يرى بأنه لا يمكن التخلص من =

بعد أن نجحت المخططات العالمية في الانقلاب على كل الحركات الإسلامية الوسطية في بلدان الربيع العربي لم يبق أمامهم سوى التجربة التونسية التي يعول عليها كثيرا بسبب خصوصيات محددة<sup>1</sup> في إبراز وجه إسلامي يتجاوب مع معاييرهم في مفهوم الدولة المدنية. فهل ستكون تونس هي المخبر الذي تلتقى فيه التجربة الإسلامية مع متطلبات الدولة المدنية العصرية من دون أن تتولى عن أصول دينها الإسلامي؟

=خطر حركة حماس إلا بإنهاء الحصار على غزة باعتبار أنه أثبت فشله، وأن استمراره، حسبهم، هو تسليم أكثر من مليون ونصف فلسطيني لحركة حماس تعجنهم كما تشاء وتدريب الآلاف منهم على السلاح والمقاومة، وأن كسر الحصار هو الذي يجعل الغزاويين يفتحون على العالم ويأتي العالم إليهم بما يجعلهم يتحولون على شاكلة النجاحات التي وقعت مع فلسطينيين آخرين في الضفة الغربية. وحينما فشل العدوان على غزة في 2014 اعتُبر ذلك فسحة مهمة لأوباما وجون كيري. وهو في نفس الوقت فسحة للتيار الإسلامي الوسطي، لأن الاستئصال مكلف بالنسبة للإسلاميين وخطر على استقرار أوطانهم، في حين أن استراتيجية الإدماج فرصة للعمل وخدمة بلدانهم، وعليهم فقط أن يرفعوا ضيمته التحدي فينجحوا دون أن يفسدوا!

<sup>1</sup> - قلة أهمية تونس من الناحية الجيوستراتيجية والموارد، وبسبب وجود مجتمع مدني تغريبي قوي تشكل عبر عهد بورغيبية ثم بن علي، ويراد أن تكون تونس هي المخبر الذي تتحقق فيها الدولة المدنية على النهج الغربي المعولم، ولكن قد يحدث العكس في أجواء الحرية وتتحول تونس إلى نموذج للدولة المدنية على النهج الإسلامي الوسطي القابل للنمو والتطور.

## هل يملك الإسلاميون مفهوما واضحا للدولة المدنية؟:

كما أن الغربيين ومن تأثر بفكرهم في العالم لا يتفهم أن يتحدث الإسلاميون عن الدولة المدنية وهم يتمسكون بمرجعيتهم الإسلامية بسبب خلفياتهم التاريخية والفلسفية، لا يفهم الإسلاميون كذلك أن ينكر عليهم تشبثهم بتعاليم دينهم في ما يرونه من حلول لأزمات بلدانهم بسبب أن أمتهم لم تعرف التطور العلمى والازدهار والتحضر إلا حينما كانت مرجعية الدولة مرجعية إسلامية.

إن المشكل الأساسى لدى الغربيين والمتأثرين بهم أنهم يريدون عوامة التاريخ، والتاريخ لا يمكن بأي حال أن يتعولم. إن التاريخ الغربى الأوربى ليس هو، بداهة، تاريخ الأمم والشعوب والحضارات الأخرى، بل إن التاريخ الإسلامى بخصوص علاقة الدين بالعلم والسياسة كان على الطرف النقيض من التاريخ الأوربى. لم يتطور العلم في التاريخ الإسلامى إلا باسم الإسلام، كما أن الفلاسفة وعلماء الطب والفيزياء والرياضيات والفلك كان كثير منهم علماء شريعة ومفسرين للقرآن الكريم كأمثال الرازي وابن رشد وابن سينا وابن خلدون وغيرهم، بل إن هؤلاء العلماء هم من عرف الغربيين بالفلسفة والإنجازات العلمية اليونانية التي يعتبرونها مرجعيتهم الحضارية. إن كثيرا من الفلاسفة الغربيين أنفسهم يقرون

بأن الفكر الإسلامي هو الذي فتح لهم أبواب العلم<sup>1</sup> ورسم لهم سبل الإصلاح وبين لهم طريق التخلص من ظلم الكنيسة وهيمنتها على العقول، بل ثمة منهم من يقول بأن فكرة الفصل بين السياسة والمقدس وشكل الدولة المدنية ذاتها مستوحاة من طبيعة العلاقة التي يربطها الدين الإسلامي بالحكم ذاته.

إنه لا يوجد في الفكر الإسلامي الأصيل ما يجعل المسلمين يشعرون بالحرج وهم يتحدثون مع غيرهم عن الدولة المدنية. ومهما ذكر من نماذج تاريخية سيئة في هذا العصر أو ذاك تتعلق بمنع الحريات وتقديس الحاكم ومكانته وقراراته ومذهبه فهي حالات استثنائية لا تعبر عن الحالة الغالبة في التاريخ الإسلامي، بل إن الغالب في تاريخ المسلمين أن الإسلام هو ما كان يُتحصن به في مواجهة الاستبداد وأن الحكام المستبدين كان أغلبهم مارقين عن الدين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: زيغريد هونكه: أثر العقيدة والمعرفة الإسلامية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص 120-121.

<sup>2</sup> - قولنا هذا لا ينفي وجود المحرفات في السياسة وقعت منذ الانتقال من خلافة الراشدين إلى التورث، لم تمنع المجتمع أن يكون حراً وأن يعترض على الحاكم وأن ينتج العلم ويطور الفكر بكل حرية في الغالب، والعبرة هنا في النسبية لأن في تلك الفترات الإسلامية التي سميت بالعصور الذهبية وكان أصل الدين فيها قائماً وقائدا كانت أوروبا في ظلمات بعضها فوق بعض بسبب الدين باعتراف مؤرخي الغرب أنفسهم.

من هذا المنطلق على التيار الإسلامي أن لا يشعر بالعقدة وهو يعرض مفهومه للدولة المدنية وأن المجهود الفكري الذي يجب أن يقوم به يجب أن لا يكون من أجل أن يتكيف مع مطالب الفكر الغربي أو أن يندمج فيه بأشكال تحافظ على بعض المظاهر الإسلامية الشكلية وتهدم أصول الانتماء الإسلامي وتلغى فرصة البديل الحقيقي الذي هو في مصلحة البشرية جمعاء وليس المسلمين فقط.

قد يُفهم أن يشارك الإسلاميون في الحكم مع غيرهم على غير أصولهم، وقد يُفهم أن يتخلى الإسلاميون عن الكثير من مضامين برنامجهم وهم يحكمون بأغلبية مريحة حينما لا تكون القناعة بمشروعهم عامة على مستوى الشعوب، وغير ممكّنة على مستوى النخب والمؤسسات، إن النصوص الشرعية المؤيدة لذلك كثيرة ضمن حالات خاصة تتساوق مع مرحلة محددة وظروف خاصة. غير أنه في هذه الحالة يجب أن لا يُخادعوا الناس والشركاء فيدعوا بأن ذلك الفكر المتعلق بمرحلة من المراحل هو فكرهم الأصيل. إن فعلوا ذلك يكونون قد تخلوا عن مشروعهم أو عن جزء أو أجزاء منه تحلياً نهائياً وأبدياً، ويكونون بذلك قد فعلوا ما فعله الأوروبيون مع دينهم المسيحي من غير أن يستحق الإسلام ذلك، وإن قصدوا التمويه يصبحون غير صادقين في أقوالهم وكتاباتهم ومواقفهم وسياساتهم فيتسببون في التشويش عن الفهم الإسلامي الصحيح ولا يمكنهم أن

ينجحوا نجاحا ثابتا متراكما لأنهم سيفقدون مصداقيتهم التي هي أهم صفة من صفات حركات التغيير والإصلاح.

إننا من هذه الزاوية لا يمكن أن نعتبر تجربة العدالة والتنمية في تركيا، وحتى تجربة العدالة والتنمية في المغرب وما تحاول حركة النهضة القيام به في تونس بأنها تجارب إسلامية، إنها جهود مشكورة ومواقف صحيحة وتوجهات حكيمة تتعلق بمرحلة ما ولكنها ليست هي البديل الإسلامي المنشود.

لا بد من أن يكون للإسلاميين فكر إسلامي صحيح وصریح وواضح بخصوص الدولة المدنية وكل ما يتعلق بالتحديات الفكرية المعروضة عليهم، يعلنون عنه ويشرحونه ويدافعون عنه في الساحات العلمية والفكرية، وحينما يكونون في المشاركة السياسية بما لا يسمح لهم بتطبيق هذا الفكر عليهم أن يبينوا بأن ما يطبقونه مرتبط بتقديم أولوية الاستقرار ووحدة الأوطان ومسيرة الانتقال الديمقراطي الذي يتطلب التنازل من كل الأطراف، وأنه حينما تتعد مخاطر الوجود والفوضى عن الأمة وأوطانها ومجتمعاتها وتصبح الدولة قوية وعادلة لا يمكن لأحد أن يهدد في ظلها حقوق الناس وحررياتهم وهويتهم المتفق عليها يمكن أن يشرع في التنافس على البرامج، وأن برنامج التيار الإسلامي عندئذ هو البرنامج الإسلامي الذي يريد

أصحابه أن يحرروا به أنفسهم وأقطارهم وأمتهم من هيمنة النظام الرأسمالي<sup>1</sup> الظالم المسيطر الذي يسير نحو الهاوية ويجر معه العالم بأسره، وأن هذا التحرير يمكن أن تكون له قوة تحميه ولكنه لن يكون بالإكراه والحروب والعدوان وإنما بالنماذج العملية الناجحة الرحيمة.

إن الاجتهاد الفكري الذي يجب أن يقوم به علماء المسلمين ومفكرهم والذي يجب أن ترافقه الحركات الإسلامية وتشارك فيه وتستفيد منه يجب أن يكون التزاما بواجب الاجتهاد والتجديد الذي تدعو إليه النصوص، للقدرة على العيش مع العصر والتفاعل الإيجابي معه ضمن الوفاء للنصوص قطعية الدلالة والثبوت وليس من أجل التكيف والاندماج في حضارة أخرى غالبية.

---

<sup>1</sup> - لا يعني رفضنا للنظام الرأسمالي عدم وجود مساحات كبيرة مشتركة مع رؤية الإسلام للاقتصاد كحرية السوق، وحق الملكية الخاصة، وأهمية التنافس وقيمة المبادرة، غير أن ارتباط النظام الرأسمالي بالربا وفكرة الفردانية اللامحدودة، والاحتكارات الكبرى لا يمكن أن تتوافق مع الإسلام، وقد أصبح جليا بأن النظام الرأسمالي أصبح يكون خطرا كبيرا على الإنسان والطبيعة بسبب هذه الآفات، كما اتضح بأن فكرة اليد الخفية التي يقول بها آدم سميث والتي بحسبه تصلح السوق وتعالج الأزمات، لا تعمل كثيرا بل تغول الأفراد الرأسماليون وأصبحوا يتحكمون في الدول وفي التشريعات والأسواق والثروات ولم يصبح ثمة من يقدر على مواجهتهم وتحقيق التوازن المنشود.

إن التيار الإسلامى الوسطى، مهما حاول تجديد خطابه بما يتواءم مع متطلبات الدولة المدنية العصرية، سيبقى هو القوة السياسية الوحيدة في العالم التي تريد إعادة ربط الصلة بين السماء والأرض، ومهما تطور تفكيره لن يقدر على إلغاء دور الوحي والتعاليم الإسلامية في إدارة الشأن العام. ولن يكون الإسلاميون إسلاميين وهم يحكمون إلا إذا أفلحوا في إبداء بديل اقتصادي للنمو الاقتصادي الربوي المهيمن في العالم، ولذلك لن تكون مهمتهم سهلة.

إننا حين نتكلم عن الدولة المدنية وما هو الفكر الصريح الصحيح الواضح الذي يجب أن نقابل به العالم يجب أن نفكك مفاهيم الدولة المدنية وندرسها مفهومًا مفهومًا على معيار الشريعة الإسلامية، فما كان منها متطابقًا معها ثبتناه، وما كان معارضًا طرحناه وأعطينا بدلًا عنه المتوفر لدينا مما يقوم مقامه ويخدم المصلحة الثابتة للناس، وما كان مسكوتا عنه لا حرج في أن نأخذ ما وصلت إليه البشرية مما يخدم مصالح الناس وإن زدنا عليه ما يخدمهم أفضل فذلك هو الواجب.

ليس المقصود القيام بهذا الدور في هذه الورقة، فالأمر يتطلب ملتقيات علمية متخصصة، غير أنه يمكن لنا إن نعطي فكرة عامة في الموضوع.



يعتبر جون لوك (1632 - 1704) الإنجليزي هو أكبر وأول<sup>1</sup> منظر لفكرة الدولة المدنية في كتابه: "عن الحكومة المدنية"<sup>2</sup> الذي صدر سنة 1690 وتعتبر الفكرة الأساسية التي جاء بها جون لوك في كتابه هذا هي فكرة "العقد الاجتماعي" الذي بموجبه يأخذ الحاكم الشرعية بدلا عن الشرعية الدينية<sup>3</sup>.

إن فكرة التعاقد هي الفكرة الأصلية في مفهوم الدولة المدنية وكل العناصر المتضمنة في تعريف الدولة المدنية هي تابعة لهذه الفكرة كفكرة المواطنة والمساواة ومنع قداسة الحاكم وفكرة الحرية الفردية

<sup>1</sup> - لقد كان للبيئة البريطانية السباقة في تحديد صلاحيات الملوك منذ عهد الماغنا كارتا سنة 1215 ثم ثورات القرن السابع عشر وترسيم مفهوم الملكية الدستورية وتمكن المذهب البروتستنتي أثر كبير في سبق بريطانيا في التوصل لمفهوم العقد الاجتماعي وقد أثر هذا السبق البريطاني كثيرا في نصوص الحقوق التاريخية التي ظهرت في أمريكا وفرنسا، غير أن شدة الصراع بين الكنيسة والفلاسفة في فرنسا وعنف الثورة الفرنسية والزخم الكبير للفلاسفة الفرنسيين في مختلف الاختصاصات في عصر الأنوار والتغيرات الجذرية التي انبثقت عن الثورة الفرنسية جعلت هذه الأخيرة أكثر شهرة.

<sup>2</sup> - انظر كتاب: Traité du gouvernement civil, Jean Locke, ed: Flamaron, 1999

<sup>3</sup> - كما كتب عن العقد الاجتماعي الفيلسوف الألماني طوماس هوبس الألماني (1588 - 1679)، وجون جاك روسو الفرنسي (1712 - 1778)، وكان لكل واحد من هؤلاء الفلاسفة الثلاثة مساهمة متميزة لتجسيد مفهوم الدولة المدنية على أساس =العقد الاجتماعي من زوايا مختلفة. كما كان للعديد من الفلاسفة الآخرين مساهمات أخرى في التنظير لمفهوم الدولة المدنية في مواجهة الدولة الدينية.

والجماعية. فالعقد الذي بموجبه يصبح الحاكم حاكما هو الذي يضمن كل العناصر الأخرى المشكلة لمفهوم الدولة المدنية. فلا يتصور وجودٌ للحاكم إلا حينما يتفق الناس على صلاحياته وواجباته وحقوقه، وعلى حقوقهم عنده وواجباتهم تجاهه، عندئذ يتنازلون جماعيا بمحض إرادتهم عن تقييد جزء من حرياتهم بأن يعيشوا تحت سلطته وفق قوانين هم من يصدرها عن طريق ممثليهم، ويستمرون في الإذعان لأوامره ما التزم ببنود العقد الذي اختاروه بأنفسهم، وعندئذ يصبحون عنده متساوين مهما اختلفت دياناتهم وقناعاتهم ولغاتهم وألوانهم، فيتحقق لهم بذلك معنى المواطنة وتضمن حقوقهم وحرياتهم الفردية والجماعية.

من هذا المنطلق فإن المرتكز الأساسي الذي يمكن للإسلاميين أن يبنوا عليه مقاربتهم في تبني مفهوم الدولة المدنية الحديثة هو سبقهم في بناء نظامهم السياسي منذ عهد النبوة على أساس التعاقد. فالدولة التي يقيمها الإسلاميون قبل أن تكون إسلامية هي دولة تقوم على أساس الرضا وليس الإكراه، والشاهد على ذلك أمران أساسيان:

أولا- الدخول في الإسلام في حد ذاته لا يكون إلا على أساس القناعة والرضا: ((لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي)) البقرة الآية 256، وأن دور النبي ذاته هو التبليغ والتذكير فحسب: ((فذكر

إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر)) الغاشية 21-22، ((يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك، وإن لم تفعل فما بلغت رسالاته)) المائدة 67.

ثانيا- حينما وضع الرسول- صلى الله عليه وسلم- أول لبنة في بناء دولته بالمدينة أصدر وثيقة<sup>1</sup> يمكن أن نسميها الدستور المدني من حيث نسبتها إلى المدينة المنورة التي تحول المسلمون فيها من النمط القبلي البدوي في علاقاتهم، إلى النمط الحضري المبني على طبيعة قانونية جديدة في العلاقات بينهم، ومن حيث إن تلك الوثيقة كانت دستورا مدنيا بالمعنى العصري يمثل حالة تعاقد كاملة تعنى جميع سكان المدينة بمختلف دياناتهم، أي إنه وثيقة تضمن الحقوق والواجبات لكل سكان المدينة، من كان منهم مسلما أم كان على ديانة أخرى، والمهم في هذا أن هذه الوثيقة صيغت والقرآن ينزل ولم يقل عليه الصلاة والسلام بأن الدستور الناظم للعلاقات بين سكان المدينة هو القرآن الكريم فحسب. ولأهمية هذه الوثيقة لا بد للتيار الإسلامي من أن يكتشف الحديث عنها وأن يترجمها إلى كل اللغات وأن يقيم عليها الملتقيات والندوات في كل أنحاء العالم حتى يُعلم بأن

<sup>1</sup> - انظر النص الكامل للوثيقة في كتاب: مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، جمعها د. محمد حميد الحيدري الآبادي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

بناء الدولة على أساس التعاقد المدني في الإسلام هو أسبق مما كتبه جون لوك وهوبس وروسو، وأسبق من الماغنا كارتا ومن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وإعلان حقوق الإنسان والمواطنة الفرنسي.

إن فكرة التعاقد وشرط الرضا في الحكم هي المشترك الأساسي بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي بخصوص مفهوم الدولة المدنية، ويتبع هذا العقد مفهوم المواطنة وحقوق الأقليات وحرية التدين بأشكال ونصوص عديدة منها: "وأن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته<sup>1</sup> ثم ذكر كل قبائل اليهود في المدينة على هذا المنوال، ومنها: "وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم وأن بينهم النصر على من حارب هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم" ومنها: "وأن بينهم النصر على من داهم يثرب".

فهل توجد مواطنة أوضح من هذه؟! المسلمون واليهود أمة واحدة في المدينة، يحمون معا دستور المدينة، ويحمون معا دولة المدينة.

<sup>1</sup> - يتضح من هذا البند في الوثيقة المدنية بأن العقوبة التي حلت باليهود هي قرار سيادي للدولة المدنية بعد أن أحل اليهود بهذا العقد، وتأمروا على الدولة وتخابروا مع قوى أجنبية.

ويبقى من بين المفاهيم التي يتضمنها المفهوم الغربي للدولة المدنية قضية العلاقة بالدين فيجب على الإسلاميين أن يعرضوها في مناقشاتهم وفق النقاط التالية:

1 - لا نسلم أبدا بإمكانية فصل الإسلام عن السياسة والحكم، وحينما نقول هذا لا يتعلق الأمر بالمبادئ الإسلامية العامة والمقاصد الشرعية فحسب وفق مبالغات بعض الإسلاميين في إظهار تكيفهم مع مفهوم الدولة المدنية العصرية تهربا من تحمل مسؤولياتهم أمام النصوص القطعية. إن القرآن الكريم يتضمن آيات قطعية الثبوت والدلالة لها علاقة بالسياسة والحكم لا يمكن للمسلم أن يتجاوزها ولا يمكن لرحمة الإسلام أن تشمل حياة الناس كلها ما لم تتوفر الظروف لتطبيقها، منها ما يتعلق بالمجال الاقتصادي كتحرим الربا وتحریم بعض المواد الاستهلاكية كالخمر والخنزير والعديد من المعاملات المالية وعلى رأسها قضية الزكاة، أو ما يتعلق بالنظام الجنائي وما يتعلق بالحدود، أو ما يتعلق بالآداب والأخلاقيات في المجال الاجتماعي كحرمة الفساد والتبذير والضرر وغير ذلك. ولا بد من أن نشير هنا بأن الذين أزاحوا الديانات الإلهية عن الحياة قد خلقوا ديانات بشرية جديدة أصبح لها سدنة ولها أركان وقواعد ومسلمات لا يسمح لأحد أن يتجاوزها وتسخر لحمايتها كل أنواع الإكراه المباشر وغير المباشر، فالعلمانية الغربية أصبحت دينا قائما

بذاته يجارب الأديان الأخرى بكل ضراوة، كما أن الرأسمالية الغربية أنشأت دينا قائما بذاته هو "ديانة السوق"<sup>1</sup> لا يعلو عليه أحد وله معابد دولية تمكن له وتوسع نفوذه فوق إرادة الناس منها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، بل إن هناك ظواهر تفصيلية هامشية بالنسبة إلى عموم سكان الأرض جعلت مسلمات عقديّة لا يجوز نقدها والتشكيك فيها تتجاوز تشريعات كل البلدان ومنها قضية المحرقة وما يسمى بمعاداة السامية، فيجب أن لا ينتظر العالم من الإسلاميين أن يبدلوا "دينا بدين"<sup>2</sup>.

2 - لا بد من التفريق بين مؤسسات الدولة وهيكلها الإدارية من جهة والنظام السياسي الذي ينظمها من جهة والسلطة السياسية التي تحكمها من جهة أخرى. لا بد من أن تكون مؤسسات الدولة حيادية ومستقرة ودائمة، ويكون النظام السياسي معبرا عن الإرادة العامة للأمة من حيث طبيعة النظام ومرجعيته الحضارية العامة وتحديد الحقوق والواجبات وضمان الحريات ضمن العناصر المشكلة لمفهوم الدولة المدنية سوى ما يتعلق بمنع علاقة الدولة بالدين باعتبارها خصوصية غربية لا يمكن عولمتها، مع التأكيد بأن جل دساتير الدول

<sup>1</sup> - المسيري ص 102 مرجع سابق.

<sup>2</sup> - يبين المسيري هذا بشكل واضح في كتابه: عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 101.

العربية والإسلامية قبل الربيع العربي كافية في توصيف علاقة الدولة بالدين<sup>1</sup>، ثم تأتي الأحزاب لتنافس على السلطة بتقديم رجال لا يمثلون أي شرعية دينية وبرامج لا تحمل أي قداسة دينية، بل برامج يقدمها البشر تركز على مرجعيتهم الإسلامية بحسب فهمهم للإسلام وإدراكهم لما يصلح أن يطبق منه في كل مرحلة بما يتناسب مع أوضاع وظروف المجتمعات. وليس من حق أي قوة أن تحاسبهم

<sup>1</sup> - حضرت ملتقيات عديدة نظمتها مراكز التفكير الأمريكية مع العديد من الشخصيات الإسلامية في العالم العربي وكان كثيرا ما يطرح علينا سؤال: هل تعتبرون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا لكم؟ فكان جوابي دائما هو أن هذا الحزب حزب ناجح يستفاد كثيرا من تجربته ولكن ثمة اختلاف كبير بين البيئة التركية والبيئة العربية إذ الحد المتوفر من الديمقراطية في تركيا بعيد كل البعد عما هو عليه الحال في العالم العربي، كما أن حزب العدالة التركية وجد دستورا علمانيا راسخا منذ عقود طويلة فلم يابه بذلك وفضل أن يعطي الأولوية للمحافظة على مكسب الحرية والعمل على تحقيق التنمية وقد صرح أردوغان نفسه حينما سئل عن البعد الإسلامي لحزبه قال: "دوري أن أوفر الحرية وعلى الشعب التركي أن يختار الإسلام"، أما في العالم العربي فإن المرجعية الإسلامية في الدولة محققة منذ قرون ومكرسة مع الأنظمة الحالية وقبل الربيع العربي رغم ميولاتها العلمانية، وهو أمر استقرت عليه مجتمعات العالم العربي فكيف يطلب من التيار الإسلامي التراجع على هذا المكسب الذي يتناسب مع قناعاتهم، والذي يعتبر التراجع عنه ضربا لاستقرار تلك المجتمعات، وعلى الأحزاب الإسلامية أن تهتم هي الأخرى بتحقيق مطلب الحرية والتنمية فحسب وفق برامجها إن قبلها الناس.

باسم الدولة المدنية على الاعتماد في براجمهم على ما يعبر عن قناعاتهم الدينية والفكرية ما التزموا بالمحافظة على النظام السياسي الذي اجتمع عليه الناس وما لم يعتمدوا أساليب الإكراه في عملهم السياسي، بل إن مفهوم الدولة المدنية ذاته هو ما يضمن لهم ذلك.

3 - لا بد للإسلاميين من أن يفصلوا<sup>1</sup>، على مستوى القناعة والممارسة داخل مؤسساتهم وفي الساحة السياسية، في مفهوم الديمقراطية المبنية على العقد الاجتماعي والتي تعنى حكم الأكثرية، وضمان حقوق الأقلية وإتاحة الفرصة للتداول على السلطة من خلال التنصيب في النظام السياسي على دورية الانتخابات الحرة والنزيهة والمبالغة في ضمانات ذلك، خصوصا في زمن الأزمات وفقدان الثقة، كتحديد العهد والهيئات المستقلة لإدارة الانتخابات، وتحجيم نفوذ المال السياسي في المنافسة وغير ذلك.

4 - لا بد من التأكيد في هذا المقام بأن ما يقابل الدولة المدنية في البلاد العربية والإسلامية هو الدولة العسكرية وليست الدولة

---

<sup>1</sup> - الأحزاب الإسلامية الوسطية في مجملها أكثر ديمقراطية بكثير من التيارات الأخرى في العالم العربي والإسلامي، سواء في أدائها الداخلي أم الخارجي، غير أنه لا يزال بعضها يتلصقا في موضوع الديمقراطية كما أن ثمة ممارسات لبعض الحركات الإسلامية الكبرى بعيدة كثيرة في أدائها الداخلي في مفهوم الديمقراطية وحرية الكلمة بالنسبة لما تدعيه في وسائل الإعلام.



الدينية، وهنا بالذات نقطة اختلاف كبيرة بين التاريخ الغربى والتاريخ الإسلامى، فالذي منع العلم والتطور وصادر الحريات في الغرب هو المؤسسات الدينية وأما لدى المسلمين فهو المؤسسات العسكرية وكل ما له علاقة بمفهوم الحكم المتغلب سواء كان الحكم جبرياً أم "ملكاً عضواً".

5 - يجب التأكيد بأنه ليس من مهام الدولة حمل الناس على ديانة معينة أو أيديولوجية ما، أي يجب أن لا يفكر الإسلاميون بأن عليهم أن يحملوا الناس على الإسلام باستغلال مؤسسات الدولة حين يصلون إلى الحكم، كما يجب على العلمانيين أن لا يستغلوا وجودهم ونفوذهم في مؤسسات الدولة لحمل الناس على العلمانية. فالدولة، من خلال العقد الاجتماعى، محايدة وهى تحمل اللون الذي يعطيه لها المجتمع وليس العكس، فأسلمة المجتمع هى عمل يقوم على مستوى المجتمع من خلال العمل الدعوي المتنوع والمتعدد والشامل والدائم وبشكل تطوعى في الغالب، وما دور الدولة إلا أن تسمح بذلك في إطار حرية العمل والتنظيم. فإن كان المجتمع مسلماً قابلاً لتعاليم الإسلام فإن الدولة تحمل لونه، وإن كان غير ذلك تحمل غير ذلك، وإن كان بين بين تكون الدولة بين بين. وعليه على الإسلاميين إن أرادوا النجاح لمشروعهم أن يحرصوا على الاجتهاد العلمى والفكرى وعلى الدعوة الإسلامية والعمل في مؤسسات المجتمع المدني أكثر من

حرصهم على الحكم، على أن تكون أنشطتهم تلك ضمن أنماط تنظيمية جديدة تفصل وظيفيا بين الاختصاصات الحزبية والاختصاصات الدعوية. وأما بخصوص قوله سبحانه وتعالى: ((ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)) سورة المائدة 44 فإن هذا حكم مطلق يخص من يؤمن بهذه الآية ولا يعقل ولا يجوز شرعا إكراه الناس لكى لا يكونوا كافرين، يقول الله تعالى: ((وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين)) سورة يوسف 103، ويقول سبحانه: ((لا إكراه في الدين)) سورة البقرة 256. وتطبيق هذه الآية هو أن توضع المرجعية الإسلامية في البرامج بما يقنع الناس ويحقق مصالحهم ولا يفتنهم، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تلاقى ثمار المهارة السياسية والجهد الدعوي الرشيد.

6 - لا يعنى التثبيت بمرجعيتنا الإسلامية أن نمط تغييرنا ثوري جاء ليهدم الموجود كلية ويقيم بدله مشروعاً إسلامياً متكاملًا، بل إن المحافظة على الإيجابى من المشاريع الوضعية التى لا تتصادم مع ديننا هى فى حد ذاتها من مقاصد شريعتنا وقد بُنيت الحضارة الإسلامية الأولى على هذا الأساس من خلال حركة الترجمة الواسعة منذ عهد العباسيين<sup>1</sup>، ومن خلال استعمال العمال المهرة من الديانات

<sup>1</sup> - انظر كتاب: مفتاح محمد دياب، مقدمة فى تاريخ العلوم فى الحضارة الإسلامية، دار

قتيبة، دمشق، 2004، ابتداء من ص 43

والحضارات الأخرى. كما أن تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي يوضع كبديل ينافس الاقتصاد التقليدي حتى يغلبه بتحقيق مصالح الناس كما فعل رسول الله حين دخل المدينة إذ لم يمنع تجار المسلمين وصناعهم من التعامل في السوق الذي يسيطر عليه اليهود المرابون ولكنه فتح لهم سوقاً<sup>1</sup> جديدة جذبت الناس وعمرت وازدهرت. كما أن عدم التعامل بالمواد المحرمة يخص المسلمين من المواطنين دون

<sup>1</sup> - حين دخل المسلمون المدينة وجدوا سوقاً واحداً هي سوق بني قينقاع لا يسمحون للمسلمين دخولها إلا بتقديم خراج، فاتخذ رسول الله للمسلمين سوقاً أخرى وقال لهم: "هذا سوقكم فلا ينتقصن، ولا يضربن عليه خراج" وقد ورد هذا الحديث في سنن ابن ماجه في كتاب التجارات ضعفه الألباني، وتوجد أحاديث أخرى في الصحيحين تشهد على هذا منها ما أخرجه مسلم رحمه الله في صحيحه في باب التوبة عن قصة كعب بن مالك - رضي الله عنه - (.. فبينما أنا أمشي في سوق المدينة، إذا نبطي من نبط أهل الشام، ممن قدم بالطعام يبيعه بالمدينة)، كما أخرج البخاري رحمه الله في صحيحه في باب الفتن، قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إذا مر أحدكم في =مسجدنا، أو في سوقنا، ومعه نبل، فليمسك على نصالها، - أو قال: فليقبض بكفه -، أن يصيب أحداً من المسلمين منها شيء"، كما روى الترمذي بإسناد حسن قول - عمر بن الخطاب - رضي الله عنه: "لا يبيع في سوقنا إلا من قد تفقه في الدين." فتكرار كلمة سوقنا تدل بأن السوق المقصودة في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كلام عمر رضي الله عنه هي سوق المسلمين وليست سوق بني قينقاع.  
انظر تفصيلاً أكثر في الموضوع في الرابط: <http://www.alukah.net/culture/0/61644/#ixzz3JDdkt5A>

غيرهم ويتم ذلك بإجراءات قانونية متدرجة لا يمكن تطبيقها إلا من خلال التشريعات في المجالس التمثيلية أو عبر الاستفتاءات الشعبية الجزئية أو العامة كما هو معمول به في الدول الديمقراطية، وتهتم الإجراءات المنبثقة من التشريعات بالظواهر العامة ولا تلاحق الناس في ما يقترفونه بعيدا عن أعين الناس، وفي كل الأحوال يلاحظ في ذلك مدى قبول الناس لهذه الإجراءات، فقد كان الصحابة يشربون الخمر والقرآن ينزل ولم يؤمروا بالتوقف عن ذلك إلا بعد أن تمت قناعتهم وحسن دينهم من خلال العمل الدعوي المجتمعي الذي قام به رسول الله وليس بالإجراءات السلطانية. ولا يقال إن الدين قد كمل ولا يصح الاستشهاد بهذا، فالدين قد نُقِصَ في المجتمعات الإسلامية بعد أن كمل، وقد انتهج عمر بن عبد العزيز هذا بالرغم من أن مجتمعه كان أكثر التزاما بالإسلام من مجتمعاتنا فلم يحمل الناس على الإسلام جملة واحدة خوفا من أن يكفروا به جملة واحدة. وبخصوص الزكاة فإن هذه الشعيرة التي هي ركن من أركان الدين ليس لها بعد ديني فقط بل هي نظام اقتصادي واجتماعي لا يكمل بناء المجتمع الإسلامي إلا به، ولهذا الغرض قاتل عليها أبو بكر المرتدين كإجراء سياسي سيادي لحفظ النظام العام، ولم يقاتل أبو بكر الناس على ترك الصلاة، وقد توصلت البشرية مؤخرا من خلال ما

يسمى "ضريبة توينين<sup>1</sup> لما يحاكي الزكاة<sup>2</sup>. وأما ما يخص الحدود فإنها أحكام قرآنية قطعية ولكن تطبيقها ليس مقصودا لذاته، وليست هي ما يصبغ الدولة ببعدها الإسلامى دون غيرها، ليست إجراءات أولية وليس المقصود الحرص على تطبيقها وليس المطلوب تماما إقامة نظام بوليسى صارم للتحري والبحث عن المخالفين لتطبيق الحدود عليهم، فرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعل أقصى ما يمكن تصوره لرد ماعز والغامدية لكي ينجوا من العقاب فلما اتضح بأن إصرارهما

<sup>1</sup> - ضريبة توينين، اقترحت سنة 1972 من الاقتصادي صاحب جائزة نوبل جيمس توينين وهي فكرة تدعو إلى ضريبة صغيرة على التعاملات المالية للحد من سلبات المضاربة المالية، وقد وجد هذا الإجراء مقاومة كبيرة من النظام الرأسمالي بالرغم من أنها إجراء ترقيعي لا يشكل خطورة على هذا النظام.

<sup>2</sup> - أذكر قصة طريفة وقعت أثناء مشاركتي في المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي في سبتمبر 1997 بالقاهرة كان موضوعه "العولمة والشغل" حيث قدم الوفد السويسري ورقة يعرض فيها أفكارا لمواجهة مخاطر العولمة فاقترح ضريبة صغيرة على التعاملات المالية توجه لفتح مشاريع استثمارية للفقراء بالإضافة إلى اقتراحات أخرى تتعلق بمحاربة الاحتكار والرشوة وغير ذلك، فقلت لرئيس الوفد الجزائري، وكان رئيس حكومة سابق، ما رأيك؟ فقال لي: "إنها اقتراحات غاية في الأهمية" فذكرته بأن هذه الاقتراحات كلها موجودة في ديننا وأن هذه الضريبة الصغيرة ما هي إلا ربع العشر المعلومة في فقه الزكاة، وأن أحسن طريقة لأداء الزكاة في فقهنها هي أن تعطي فتغني مما يؤكد أن فتح مشاريع استثمارية للفقراء كما يقترح الوفد السويسري هي في عمق فكرنا الإسلامى.

يعبر عن قناعة دينية شخصية طبق عليهما الحد، ويمكننا من خلال قاعدة أدرؤوا الحدود بالشبهات<sup>1</sup> أن ندرأ جل الحدود إلى أن تتوفر الشروط الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي تقلص إلى أبعد الحدود الأسباب الشخصية للجوء إلى الجريمة حتى ما يبقى من يمكن أن يطبق عليهم الحدود إلا المجاهرون الذين تتجاوز جرائمهم البعد الشخصي وتتحول إلى تهديد للنسيج الاجتماعي وأمن وسلامة البلاد.. والمعروف أن من أكبر ما يهدد المجتمع المعاصر الجريمة المنظمة التي لم تنفع في ردعها كل الفلسفات والإجراءات الوضعية إلى حد الآن.

- وعلى مستوى السياسة الخارجية، لا بد من أن نقنع العالم بأن يقبل مساهمتنا في البحث عن نظام عالمي جديد يعطى إطارا عاما متفقا عليه دوليا لمفهوم الدولة المدنية يستوعب كل الحضارات والثقافات ويضمن الأمن والسلام الدوليين، ونظام عالمي جديد مخالف للنظام الرأسمالي الربوي المهيمن نحو نظام أكثر رحمة وعدلا لجميع سكان

<sup>1</sup> - ورد هذا الحديث بطرق وأسانيد عديدة منها ما ورد في المستدرک للنيسبوري على هذا النحو: ((أدرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم لمسلم مخرجا فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطأ في العفو خير من أن يخطأ بالعقوبة)). ويمكن اعتماد منظومة جنائية عصرية دون الحدود على قاعدة التعزيز لمواجهة الجرائم التي لم تثبت فيها الأركان الموجبة للحد ولكنها تتوفر على شبهات وقرائن كبيرة تدل على ارتكاب الجريمة.

الأرض. فإن فعلنا ذلك بشكل واضح وبين وعبر النقاش والحوار وتقديم البدائل العلمية والعملية سنجد في الكرة الأرضية أعدادا هائلة من الخلق من مختلف الحضارات يتفقون معنا ونتعاون معهم من أجل "عالم جديد ممكن التحقق"<sup>1</sup> تتوق إليه البشرية جمعاء.

---

<sup>1</sup> - هذه العبارة "Un autre monde est possible" يستعملها المعارضون للعولمة الرأسمالية الذين يُيلون بلاء جيدا في البحث عن البدائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمنظومة العالمية المهيمنة.

## الفهرس

3	تمهيد
8	مفهوم الدولة المدنية:
9	السياق التاريخي لظهور مفهوم الدولة المدنية:
16	الدولة المدنية: مفهوم علماني أم مفهوم عالمي؟
20	صعود التيار الإسلامي وتحدي الدولة المدنية:
27	هل يملك الإسلاميون مفهوما واضحا للدولة المدنية؟: